شرح قانون العمل

وفقاً لأحدث التعديلات

الدكتور
أحمد عبد الكريم أبو شنب
استاذ القانون المدني المشارك
جامعة الإسراء

ق
1590

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الباب الأول: النظرية العامة لقانون العمل	٩
الفصل الأول: طبيعة قانون العمل	١١
المبحث الأول: تعريف قانون العمل	١١
المبحث الثاني: الخصائص العامة لقانون العمل	١٤
المبحث الثالث: التطور التاريخي لقانون العمل	٣٠
المبحث الرابع: أهمية قانون العمل	٤٣
الفصل الثاني: مصادر قانون العمل	٤٧
المبحث الأول: التشريع	٤٨
المبحث الثاني: أحكام الفقه الإسلامي ومبادىء الشريعة الإسلامية	٥٦
المبحث الثالث: العرف	٥٨
المبحث الرابع: قواعد العدالة	٥٩
المبحث الخامس: المصادر الحرفية	٦٠
المبحث السادس: المصادر الدولية	٦٢
الفرع الأول: منظمة العمل الدولية	٦٣
المطلب الأول: أجهزة منظمة العمل الدولية	٦٣
المطلب الثاني: القواعد الدولية للعمل	٦٥
المطلب الثالث: انضمام الأردن لمنظمة العمل الدولية	٦٧
الفرع الثاني: منظمة العمل العربية	٦٨
الفصل الثالث: نطاق تطبيق قانون العمل	٧٣
المبحث الأول: شروط سريان قانون العمل	٧٤

الموضوع	الصفحة

الفرع الأول: أن يكون العمل خاصاً ٧٤
الفرع الثاني: أن يكون العمل مأجوراً ٨٠
الفرع الثالث: أن يكون العمل تبعياً ٨٤
المطلب الأول: التبعية القانونية والتبعية الاقتصادية ٨٥
المطلب الثاني: التمييز بين عقد العمل وغيره من العقود التي ترد على العمل ٨٧
النبذة الأولى: التمييز بين عقد العمل وعقد المقاولة ٨٨
النبذة الثانية: التمييز بين عقد العمل وعقد الوكالة ٩٥
النبذة الثالثة: التمييز بين عقد العمل وعقد الإيجار ٩٨
النبذة الرابعة: التمييز بين عقد العمل وعقد الشركة ١٠٠
المبحث الثاني: الاستثناءات الواردة على سريان قانون العمل ١٠٣
الباب الثاني: عقد العمل الفردي ١١١
مدخل لدراسة عقد العمل الفردي ١١١
الفصل الأول: انعقاد عقد العمل ١١٥
المبحث الأول: المراحل السابقة على إبرام عقد العمل ١١٦
الفرع الأول: عقد التدريب المهني ١١٦
الفرع الثاني: الوساطة في إبرام عقد العمل ١٢١
المبحث الثاني: الحرية التعاقدية والقيود الواردة عليها ١٢٥
الفرع الأول: القيود الواردة على حرية العامل في العمل ١٢٥
المطلب الأول: القيود المتعلقة بمصلحة العامل ١٢٦
المطلب الثاني: القيود المتعلقة بمصلحة اقتصادية عامة ١٣٤
المطلب الثالث: القيود الواردة لمصلحة وطنية ١٣٥
المطلب الرابع: القيود الاتفاقية التي ترد على حرية العامل في العمل ١٣٨
الفرع الثاني: القيود الواردة على حرية صاحب العمل في اختيار العامل ١٣٨
المبحث الثالث: أركان عقد العمل ١٤٦

الموضوع	الصفحة

الفرع الأول: الرضا ١٤٦
المطلب الأول: طرفا عقد العمل ١٤٦
المطلب الثاني: عقد العمل تحت شرط التجربة ١٥٢
المطلب الثالث: مضمون التراضي ١٥٩
الفرع الثاني: المحل ١٧٠
الفرع الثالث: السبب ١٧٢
الفرع الرابع: الجزاء على مخالفة شروط العقد وأركانه ١٧٢
الفصل الثاني: آثار عقد العمل الفردي ١٧٥
المبحث الأول: آثار العقد بالنسبة إلى العامل ١٧٦
الفرع الأول: التزامات العامل ١٧٦
المطلب الأول: الالتزام الأصلي بتأدية العمل ١٧٦
المطلب الثاني: التزامات العامل الفرعية ١٨٧
الفرع الثاني: الجزاء على إخلال العامل بالتزاماته ١٩٤
المبحث الثاني: آثار العقد بالنسبة إلى صاحب العمل ١٩٩
الفرع الأول: التزامات صاحب العمل ١٩٩
المطلب الأول: التزام صاحب العمل بأداء الأجر ٢٠٠
النبذة الأولى: تعريف الأجر واستحقاقه ٢٠٠
النبذة الثانية: قواعد الوفاء بالأجر ٢١٨
النبذة الثالثة: قواعد عد حماية الأجر ٢١٩
النبذة الرابعة: تقادم الأجر ٢٢٤
المطلب الثاني: التزامات صاحب العمل الأخرى ٢٢٥
النبذة الأولى: الالتزام بالتنظيم القانوني لوقت العمل ٢٢٥
النبذة الثانية: التزام صاحب العمل بالإجازات ٢٣٥
النبذة الثالثة: الالتزام بتوفير وسائل السلامة والخدمات الصحية والاجتماعية ٢٥١

الموضوع	الصفحة

النبذة الرابعة: الالتزام بشأن إصابات العمل وأمراض المهنة ٢٥٤
النبذة الخامسة: الالتزامات عند نهاية العقد ٢٥٨
الفرع الثاني: الجزاء المترتب على مخالفات صاحب العمل ٢٦٠
الفصل الثالث: انتهاء عقد العمل الفردي ٢٦٣
المبحث الأول: إنهاء عقد العمل بالإرادة المنفردة ٢٦٤
الفرع الأول: الإنهاء المشروع للعقد بالإرادة المنفردة ٢٦٤
المطلب الأول: سطلة الإرادة المنفردة في إنهاء العقد بإشعار ٢٦٤
النبذة الأولى: مدة الإشعار ٢٦٦
النبذة الثانية: شكل الإشعار ٢٧٠
النبذة الثالثة: بدل الإشعار ٢٧٠
النبذة الرابعة: أثر الإشعار ٢٧١
المطلب الثاني: حالات الإنهاء المشروع للعقد بالإرادة المنفردة دون إشعار ٢٧٢
النبذة الأولى: الحالات الخاصة بصاحب العمل في إنهاء العقد دون إشعار ٢٧٢
النبذة الثانية: الحالات الخاصة بالعامل في إنهاء عقد العمل دون إشعار ٢٨٤
الفرع الثاني: الإنهاء غير المشروع للعقد بالإرادة المنفردة (الإنهاء التعسفي) ٢٩٢
المطلب الأول: معيار الإنهاء غير المشروع للعقد ٢٩٢
النبذة الأولى: معيار الإنهاء غير المشروع للعقد من قبل صاحب العمل ٢٩٢
النبذة الثانية: معيار الإنهاء غير المشروع للعقد من قبل العامل ٣٠٠
المطلب الثاني: إثبات الفصل التعسفي ٣٠٠
المطلب الثالث: نتائج الإنهاء غير المشروع للعقد ٣٠٢
النبذة الأولى: نتائج الإنهاء غير المشروع للعقد من قبل صاحب العمل ٣٠٢
النبذة الثانية: نتائج الإنهاء غير المشروع للعقد من قبل العامل ٣٠٨
المبحث الثاني: انتهاء عقد العمل لأسباب غير إرادية (انفساخ العقد) ٣١٠

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث: عقد العمل الجماعي ٣١٣
الفصل الأول: أحكام عقد العمل الجماعي ٣١٥
المبحث الأول: ماهية عقد العمل الجماعي ٣١٥
الفرع الأول: تعريف عقد العمل الجماعي ٣١٦
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعقد العمل الجماعي ٣١٧
المبحث الثاني: انعقاد عقد العمل الجماعي ٣٢١
المطلب الأول: الرضا ٣٢١
النبذة الأولى: أطراف العقد ٣٢١
النبذة الثانية: راضي الطرفين ٣٢٩
المطلب الثاني: محل العقد ٣٢٩
المطلب الثالث: الأركان الشكلية للعقد ٣٣١
المبحث الثالث: آثار عقد العمل الجماعي ٣٣٢
الفرع الأول: آثار عقد العمل الجماعي من حيث الأشخاص ٣٣٢
المطلب الأول: الأطراف الأصليون ٣٣٢
المطلب الثاني: العمال المشمولون في حالة انسحابهم من النقابة ٣٣٤
المطلب الثالث: شمول العقد لغير أعضاء النقابة أو المجموعة ٣٣٤
المطلب الرابع: شمول العقد لغير أطرافه أو خلفائهم بشروط خاصة ٣٣٥
الفرع الثاني: آثار عقد العمل الجماعي من حيث الموضوع ٣٣٦
المبحث الرابع: الجزاء على مخالفة أحكام عقد العمل الجماعي ٣٣٨
المبحث الخامس: انقضاء عقد العمل الجماعي ٣٤٠
الفصل الثاني: النزاعات العمالية الجماعية ٣٤١
المبحث الأول: مضمون النزاع العمالي الجماعي ٣٤٢
الفرع الأول: التعرف بالنزاع العمالي الجماعي ٣٤٢
الفرع الثاني: وسائل التعبير عن النزاع العمالي الجماعي ٣٤٤

الموضوع	الصفحة

المطلب الأول: المظاهر العادية للنزاع العمالي الجماعي ٣٤٤
المطلب الثاني: المظاهر غير العادية للنزاع العمالي الجماعي ٣٤٥
النبذة الأولى: الإضراب ٣٤٥
النبذة الثانية: الإغلاق ٣٥١
المبحث الثاني: وسائل تسوية النزاعات العمالية الجماعية ٣٥٣
الفرع الأول: التوفيق ٣٥٤
المطلب الأول: مرحلة مندوب التوفيق ٣٥٤
المطلب الثاني: مرحلة مجلس التوفيق ٣٥٦
الفرع الثاني: الوسيلة القضائية لحل النزاع (المحكمة العمالية) ٣٦٠
المطلب الأول: تشكيل المحكمة العمالية ٣٦٠
المطلب الثاني: واجبات المحكمة العمالية وصلاحياتها ٣٦١
المطلب الثالث: قرار المحكمة ومدى إلزاميته ٣٦٢
المراجع ٣٦٥